الدكتور حسن صحيب
أستاذ التعليم العالي
كلية الحقوق - مراكش

الإدارة والقضاء الإداري بالمغرب

الجزء الأول

الإدارة في التشريع المغربي: الاختصاصات وبعض الإشكالات

مساهمة في رصد تطور المادة الإدارية بالمغرب

DAR AL AFAK
COPY

سلسلة دراسات وأبحاث في الإدارة والقانون
العدد الرابع

فهرس المحتويات

تقديم 11

مقدمة 13

الفصل الأول: الجهة بين اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية 17

الفصل الثاني: بعض إشكالات ممارسة الإضراب في القطاع العام بالمغرب 59

الفصل الثالث: إشكالية الرقابة الإدارية والقضائية على الإعفاء من العمل لأسباب اقتصادية 75

الفصل الرابع: هيأة تفتيش الشغل من خلال مدونة الشغل وتشريع منظمة الشغل الدولية 103

الفصل الخامس: Question de gouvernance dans l'université publique marocaine 137

الفصل السادس: إشكالية تحديد الطبيعة القانونية للنظام القضائي المغربي بعد إحداث المحاكم الإدارية 163

الفصل السابع: إشكالية تحديد الاختصاص بين محاكم الاستئناف الإدارية والمجلس الأعلى 179

الفصل الثامن: بعض مظاهر إشكالية إعداد وتدبير المجال في المغرب 203

الفصل التاسع: الإدارة الإلكترونية بالمغرب في ضوء أحكام القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية 227

الفصل العاشر: واقع وآفاق سياسة اللاتمركز الإداري في ظل الجهوية بالمغرب 257

الفصل الحادي عشر: الشرطة الإدارية في حالات الطوارئ: الطوارئ الصحية بالمغرب 293

الفصل الثاني عشر: إشكالية حماية الحقوق والحريات في الظروف الاستثنائية: حالة الطوارئ الصحية في المغرب 323

الفصل الثالث عشر: صناعة التشريع والقانون الإداري في المغرب 363

DAR AL AFAK

يحاول هذا المؤلف "الإدارة والقضاء الإداري" من خلال جزئه الأول: "الإدارة في التشريع المغربي: الاختصاصات والإشكالات"، ثم الجزء الثاني حول "نشأة وتطور المنازعات الإدارية بالمغرب" تسليط الضوء على بعض أهم الإشكالات التي يطرحها عمل الإدارة من خلال ما تمارسه من اختصاصات طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم مجالات تدخلها. كما يبرز بعض مجالات تدخل القاضي الإداري وما يطرحه هذا التدخل من إشكالات قانونية من خلال نماذج متعددة نعتبرها ذات أهمية علمية وعملية للباحثين والدارسين للقانون والقضاء الإداريين.

ويعتبر هذين الجزأين ثمرة مجهود بحثي ابتدأ بأول دراسة منشورة بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية سنة 2004 بمقالة علمية تحت عنوان "إشكالية عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة"، واستمر طيلة عقدين من الزمن في تتبع مستمر لتطور التشريع والعمل القضائي الإداري بالمغرب.

وبذلك فهذا العمل، هو تجميع وتصنيف لهذه المقالات العلمية المنشورة في مختلف المجلات المتخصصة وضمن مؤلفات علمية جماعية على مر هذه العشرين سنة (2004-2024). آثرت أن يكون هذين الجزأين بين يدي القارئ والمهتم والدارس والباحث والممارس، لعلها تشكل قيمة مضافة في إثارة النقاش القانوني والفقهي المفيد والبناء.

غايتنا من خلال هذا المجهود هي الرقي بالبحث العلمي ليحتل المكانة المرموقة التي يستحقها في مجتمع ينبغي أن يعطي للعلوم والمعرفة قيمة حقيقية، وتحفيز الباحثين في ظل نظام بحثي فعال يجعل من الجامعات مؤسسات تبتكر وتنتج الأفكار، وتخلق الثروة التي نعتبرها بمثابة "رأسال معرفي". نظام يجعل من البحث العلمي الوسيلة الأنجع لتحقيق التماسك والالتقائية بين اسراتيجية البحث العلمي ومستلزمات التنمية الشاملة والمندمجة بمختلف أبعادها وتجلياتها.

والله ولي التوفيق

DAR AL AFAK
COPY

الدكتور حسن صحيب
أستاذ التعليم العالي
كلية الحقوق - مراكش

الإدارة والقضاء الإداري بالمغرب

الجزء الثاني

نشأة وتطور المنازعات الإدارية بالمغرب

مساهمة في رصد تطور المادة الإدارية بالمغرب

DAR AL AFAK
COPY

سلسلة دراسات وأبحاث في الإدارة والقانون
العدد الرابع

المحتويات

مقدمة 11

الفصل الأول: الأسس التاريخية والفلسفية للقانون الإداري المغربي 13

الفصل الثاني: خصوصيات ومميزات المسطرة في المادة الإدارية في المغرب 47

الفصل الثالث: تطور معيار المرفق العام في الاجتهاد القضائي المغربي 81

الفصل الرابع: تطور الاختصاص في مجال الاعتداء المادي في الاجتهاد القضائي المغربي 115

الفصل الخامس: إشكالية عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة 137

الفصل السادس: بعض إشكاليات منازعات الوضعية الفردية من خلال أحكام القانون المحدث للمحاكم الإدارية واجتهاد القضاء الإداري 163

الفصل السابع: تطور دعوى التعويض في القضاء الإداري 189

الفصل الثامن: دعوى إيقاف تنفيذ التحصيل في المادة الضريبية 217

الفصل التاسع: الطعن بالنقض في قرارات المجلس الأعلى للحسابات وحماية المال العام 241

الفصل العاشر: القضاء الإداري في الدستور المغربي لسنة 2011 269

الفصل الحادي عشر: مسؤولية المرافق العمومية بين مقتضيات الفصل 79 من قانون الالتزامات والعقود وأحكام دستور 2011 295

الفصل الثاني عشر: منازعات انتخاب مجالس الجماعات الترابية في القضاء الإداري المغربي 323

DAR AL AFAK

يحاول هذا المؤلف "الإدارة والقضاء الإداري" من خلال جزئه الأول: "الإدارة في التشريع المغربي: الاختصاصات والإشكالات"، ثم الجزء الثاني حول "نشأة وتطور المنازعات الإدارية بالمغرب" تسليط الضوء على بعض أهم الإشكالات التي يطرحها عمل الإدارة من خلال ما تمارسه من اختصاصات طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم مجالات تدخلها. كما يبرز بعض مجالات تدخل القاضي الإداري وما يطرحه هذا التدخل من إشكالات قانونية من خلال نماذج متعددة نعتبرها ذات أهمية علمية وعملية للباحثين والدارسين للقانون والقضاء الإداريين.

ويعتبر هذين الجزأين ثمرة مجهود بحثي ابتدأ بأول دراسة منشورة بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية سنة 2004 بمقالة علمية تحت عنوان "إشكالية عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة"، واستمر طيلة عقدين من الزمن في تتبع مستمر لتطور التشريع والعمل القضائي الإداري بالمغرب.

وبذلك فهذا العمل، هو تجميع وتصنيف لهذه المقالات العلمية المنشورة في مختلف المجلات المتخصصة وضمن مؤلفات علمية جماعية على مر هذه العشرين سنة (2004-2024). آثرت أن يكون هذين الجزأين بين يدي القارئ والمهتم والدارس والباحث والممارس، لعلها تشكل قيمة مضافة في إثارة النقاش القانوني والفقهي المفيد والبناء.

غايتنا من خلال هذا المجهود هي الرقي بالبحث العلمي ليحتل المكانة المرموقة التي يستحقها في مجتمع ينبغي أن يعطي للعلوم والمعرفة قيمة حقيقية، وتحفيز الباحثين في ظل نظام بحثي فعال يجعل من الجامعات مؤسسات تبتكر وتنتج الأفكار، وتخلق الثروة التي نعتبرها بمثابة "رأسال معرفي". نظام يجعل من البحث العلمي الوسيلة الأنجع لتحقيق التماسك والالتقائية بين اسراتيجية البحث العلمي ومستلزمات التنمية الشاملة والمندمجة بمختلف أبعادها وتجلياتها.

والله ولي التوفيق

DAR AL AFAK
COPY